كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة ديالى

قسم الاقتصاد

حلقة نقاشية عن ....

# هيكلية الاقتصاد العراقي وآليات التحول الى نظام السوق

## ((أفكار للمناقشة))

**اعـــــــــــداد**

**الاستاذ المساعد الدكتور**

**محسن حسن المعموري**

رئيس قسم الاقتصاد

كانون اول / ٢٠١٣

---

## مقدمة الدخول في المناقشة

ما المقصود بسياسة "اقتصاد السوق" ؟

هي تعني: عملية التحول من هيمنة الدولة (الحكومة) على كل مرافق الدولة الاجتماعية والاقتصادية ، إلى الحرية الاقتصادية المنضبطة بقوانين وأعراف تضمن العدالة الاجتماعية. والتحول من الاقتصاد الريعي الاستهلاكي باستخدام موارد بيع النفط الخام ((الذي أصبح يشكل 93% من الناتج المحلي الاجمالي)). إلى اقتصاد مفتوح يقوم بتنشيط القطاع الخاص بالمساهمة في قطاعات إنتاجيه عديده كالصناعة والزراعة والتجارة الحرة والعقار والسياحة بالإضافة إلى الموارد الأخرى كالنفط والغاز والخامات المعدنية وغير المعدنية، والاندماج بالاقتصاد العالمي . وبذلك تتحول الحكومة إلى جهاز منظم ومسيطر على كل النشاطات الاقتصادية بصورة غير مباشرة وتعتمد إيرادات الحكومة بالدرجة الأساسي على جنى الضرائب المتأتية من تلك النشاطات، وبالتالي تصبح دوله مدنيه سائرة باتجاه التطبيق الديمقراطي ومستقرة وبعيده عن الهزات والانقلابات والحركات المفاجئة. انطلاقا من مبدأ **((أن الاستقرار الاقتصادي يلعب دوراً أساسياً في الاستقرار السياسي واستتباب الأمن لا محال))**

### دور القطاع الخاص العراقي

لكي يأخذ هذا القطاع دوره الفاعل في العملية التنموية واعادة الاعمار بادرت الدولة في تحديد دعائم استراتيجيتها التنموية لثلاث سنوات (2007-2010) جاعلة من اعادة الحيوية للقطاع الخاص دعامة اساسية من دعائم استراتيجيتها الثلاثة وذلك من خلال جعله القطاع الفاعل في النشاط الاقتصادي والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو المستدام والمساهم في تمويل التنمية من خلال تعظيم ايراداته ومدخراته هذا التوجه جاء تعزيزاً للمادة 25 من الدستور العراقي لعام 2005 والتي تنص على كفالة الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.

**الاستراتيجية المطلوب تحقيقها..**

تبنت الاستراتيجية ، مجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الاهداف من بينها ، برامج للإصلاح الاقتصادي ، وخصخصة المنشآت والمصارف المملوكة للدولة ، واعادة هيكلتها ، مع تشجيع الاندماج بين المشاريع الاستثمارية القائمة والمضي في تنفيذ اجراءات الانضمام الى منظمة التجارة الدولية، ناهيك عن تحديد اساليب الشراكة في الاستثمار ما بين القطاع الخاص والعام وخاصة اسلوب Bot (Build - Operate - Transfer of Ownership) (بناء – تشغيل – نقل ملكية). واسلوب Boo (Build - own – operate) (بناء – تملك - تشغيل) . واسلوب Boot (Build - own - operate – transfer) (بناء – تملك – تشغيل – تحويل).

ورغم كل ما عرض ضمن الاستراتيجية المذكورة من رؤى واهداف الا ان الواقع يشير الى عدم تحقق اي من هذه الاهداف على مدى السنوات الثلاثة وقد تعزى الاسباب الى الظرف الامني والسياسي المحجم للتنمية والتطوير والاستثمار، فضلا عن عدم تعريف القطاع الخاص بماهية الدور المطلوب منه بسبب ضبابية السياسة الاقتصادية المتبناة وتأرجح اتجاهات التنمية وعدم توصيف اسلوب ادارة الاقتصاد العراقي.

لذا جاءت خطة التنمية( 2010-2014 ) لتزيل هذه الضبابية وتضيئ ملامح السياسة الاقتصادية التي سيتم تبنيها في العراق على مدى خمس سنوات قادمة وماهي طبيعة الفعالية التنموية التي على القطاع الخاص ان يؤديها في تنفيذ أهداف الخطة وخاصة مساهمته في تمويل مشاريع الخطة والتي قدرت بنسبة مساهمة 46.2% على مدى سنوات الخطة. و بما يعزز من دوره التفاعلي والتشاركي والتنافسي المستدام ويضمن اجتياز الاقتصاد العراقي مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق باقل الكلف الاقتصادية والاجتماعية.

ان اعادة توزيع الادوار في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص على مدى العمر الزمني للخطة يتطلب مجموعة اجراءات ساندة من بينها العمل على تسهيل انسيابية وتبسيط الاجراءات الحكومية على صعيد الاعمال في العراق، واجراء اصلاحات على الصعيد التجاري والتنظيمي يرافقه تطوير اطار مؤسسي وقانوني شفاف ومبسط لتشجيع اعمال القطاع الخاص ووضع اسس لإعادة تأهيل المنشآت المملوكة للدولة تتصف بالتماسك والوضوح والشفافية والشمولية ويشجع على خصخصتها وتحويلها للقطاع الخاص كما لابد من اعادة هيكلة المصارف الحكومية لتشجيع عملية الاندماج والخصخصة وتوسيع مجالات الاقراض.

**خصائص سوق العمل في الاقتصاد العراقي**

أبرز ميزة لسوق العمل العراقي هي أرتفاع معدل نمو العرض من العمل نتيجة أرتفاع نمو السكان والقوة العاملة في ظل تباطؤ نمو الطلب عن العمل الناجم من عدة عوامل منها : ضعف المعدلات الاستثمارية وبالتالي ضعف القدرة على خلق فرص للعمل وتواضع مستويات الانتاج وكفاءة الادارة مما يترتب عليه أستفحال البطالة بين الشباب المتعلمين ، حيث طالت هذه الظاهرة في السنوات الاخيرة حتى خريجي الجامعات والمعاهد العليا بشكل متزايد وكذلك زيادة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بسبب ظاهرة الهجرة المتزايدة من الريف الى المدن و دخولها الى سوق العمل فضلا عن عدم توفر البيانات الكافية والدقيقة حول هذه الظاهرة مما يجعل من الصعب تحديد حجمها والوقوف على نتائج الجهود المبذولة لمعالجتها .

بالواقع هناك جملة عوامل داخلية وخارجية ساهمت وبشكل مباشر في هدم سوق العمل العراقية

وعرقلة حركة الاصلاح الاقتصادي أهمها :

١- الحروب والنفقات العسكرية ، فالإنفاق العسكري قد التهم أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي خلال النصف الأول من أعوام الحرب، إذ بلغت نسبته إليه ٦٦% و٥٧,٤% و٥٩,٥% و ٥٤,٤% في الأعوام من ١٩٨١- ١٩٨٤ على التوالي .

٢- عدم قدرة العراق على اللحاق بالتطورات التكنولوجية الجارية في العالم نتيجة ظروف الحروب والحصار التي مرت به .

٣- مازال القطاع العام في العراق يشكل الحجم الكبير الذي حد من النمو وسيستمر في الحد منه ، بينما كان وما زال ما يشكله القطاع الخاص من حجم صغير في الآقتصاد العراقي وبالتالي عدم فعاليته كأداة أساسية للنمو الاقتصادي .

**مديونية العراق الخارجية**

حسب المصادر الحكومية:

أن ديون العراق وصلت الى ٣٥٦ مليار دولار . ولكن بسبب أعفاءات الدول الدائنة للعراق بلغت ديون العراق المتبقية نحو ٦٧ مليار دولار أغلبها مستحقة للسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر . فضلا عن ان العراق دفع ٢٨ مليار دولار تعويضات عن غزو الكويت في عام ١٩٩٠. وتذهب 5% من عائدات العراق النفطية لدفع هذه التعويضات. أما المملكة العربية السعودية بأعلان نيتها في إلغاء الديون المستحقة على العراق غير أنها لم تشفع نيتها بخطوات تنفيذية منذ اعلانها العام الماضي. أما الكويت فما زالت تصر على أن يدفع العراق التعويضات الناجمة عن الغزو الذي أدى إلى حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩١.

**بطء الإصلاح المصرفي**

ثبت أن بناء هذا النظام هو مهمة محيرة. ودائما ما تتحدث الحكومة عن الحاجة لبذل مجهود أكبر من أجل إصلاح النظام المصرفي. البنك الدولي في تقرير العام الماضي ك٢/ ٢٠١٢، أشار إلى أن العراق ما زال بحاجة لاتخاذ القرار الأساسي بشأن نوع الدور الذي ستقوم به مصارف الدولة في نظام مالي حديث في العراق. ويقول المصرفيون: إنه قبل استمالة المزيد من المستثمرين العالميين نحو بغداد، يتعين على الحكومة أن تجعل قطاع الخدمات المالية أكثر جاذبية بالنسبة للقطاع الخاص. في الحاضر، يكافح ٣٦ مصرفا ينتمون للقطاع الخاص إلى جانب سبعة مقرضين تابعين للدولة. أحد العوائق المهمة أمام قدرة مصارف القطاع الخاص على تحقيق أرباح، هو السماح للحكومة والشركات المملوكة للدولة التابعة لها، التي تحصل على نصيب الأسد من إجمالي الناتج المحلي، بأن تودِع لدى المصارف المملوكة للدولة فقط، إضافة لذلك، لا تستطيع شركات الدولة أخذ قروض من المصارف الخاصة، حيث يتم التصرف بشأن الضرائب وأي نفقات للحكومة.

لا تزال تتمتع مصارف الدولة بمميزاتها، ولا يزال اثنان من أكبر مقرضي الدولة، وهما مصرفا الرشيد والرافدين، بعيدين عن استكمال إعادة الهيكلة الخاصة بهما، التي تمت الموافقة عليها أول مرة في عام ٢٠٠٦. فلا تزال ميزانياتهما- التي مُزِقت من قبل الناهبين خلال الاحتلال الأمريكي الذي استمر لمدة تسع سنوات، والدين قبل عام ٢٠٠٣ الذي دام لمدة ٢٤ عاما، والتغيرات الكبيرة في سعر الصرف- في الورطة التي كانت فيها منذ ستة أعوام.حيث لا تزال مصارف الدولة تتحكم في القطاع المصرفي، لذا يجب أن تكون نقطة البداية إعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة .ولكن إن إعادة هيكلة المصارف قد تفرض المزيد من الشفافية على نشاط الحكومة المالي، وهو التحرك الذي قد لا تكون الحكومة مستعدة بعدُ للقيام به.

**الاسلوب الاستثماري**

ان الولوج في انماط متجزأة للاستثمار، لا تقوي نتائج النمو، مالم تُعتمد دفعة قوية big push للتنمية تمثل الحد الادنى من كمية الاستثمار و التي لا تقل نسبتها عن ١٥ -٢٠ % من الناتج المحلي الاجمالي اللازم لضمان نمو ذاتي مستدام ، وهو امر يسهل تحقيقه في اقتصاد يتمتع بفائض مالي نسبي كالاقتصاد العراقي ، مبتعدين قليلا عن ميكانيكيات الاسعار

والتخبط في نظام سوق غير مكتمل في ادواته ومؤسساته ، ليتمكن البرنامج الاقتصادي من تحقيق مستوى من التوازن الامثل ويبعد البلاد عن شبح الركود المستمر والذي تؤشره المعدلات المنخفضة في نمو الناتج الحقيقي غير النفطي الذي لم يغادر في معدلاته مستوى مماثل لمعدلات نمو سكان العراق منذ اكثر من عقدين ونيف من الزمن ، وعلى هذا الأساس فان التغلب على عوائق النمو في العراق بما يمكنها من الانطلاق السريع في طريق التنمية ،لقد جاء بهذا المفهوم الاقتصادي Rosenstein- Rodan منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي والذي ربط تطور الاقتصادات وتحقيق النمو الذاتي المستدام بتوافر مقدار من الاستثمار....

أسماه ( أعلى كمية استثمار بأقل قدر ممكن منه ) High minimum quantum of investment وتنصرف هذه النظرية أي نظرية الدفعة الكبيرة على مبدأ إن أطلاق حركة الاقتصاد على أساس الدفعات القليلة لا يحقق في جوهره أي نجاح في مسار التنمية .

وعلى هذا الأساس فان ثلاثة أنواع من حالات اللا تجزيئية او (التكاملية) في الاستثمار مع الوفورات الخارجية، ينبغي توافرها جميعا في الوقت نفسه والتي يأتي في مقدمتها ما يسمى باللاتجزيئية في دالة الإنتاج ، حيث ينصب جوهرها على تطوير بنية تحتية متكاملة تستغرق عادة ٣٠-٤٠% من الاستثمارات السنوية الإجمالية للبلاد وعلى نحو يؤدي إلى خفض معامل رأس المال ويعظم كفاية النشاطات الإنتاجية المباشرة المعتمدة عليها .

ويأتي المبدأ الثاني في اللاتجزيئية أو التكاملية بالتركيز عن أهمية الإقلاع عن فكرة الاستثمار في المشاريع الفردية التي تنطوي على مخاطر عالية ومستوى كبير من اللايقين فضلا عن ضعف كفاية وسيطرة المشروع على قراراته والتحول بدلا من ذلك نحو الاستثمار في المجمعات والنشاطات الصناعية.

ويكمن المبدأ الثالث في اللاتجزيئية في موضوع عرض الادخارات ، إذ إن أعلى استثمار بأقل مايمكن يتطلب قدرة عالية من الادخار وان هذه المرونات قد يصعب تحقيقها في البلدان النامية بسبب مستويات الدخل المنخفضة . لذا تؤكد نظرية الدفعة القوية على أهمية إن يكون الميل الحدي للادخار هو أعلى من متوسط الادخار . وان النظرية في جوهرها باتت تبحث في بلوغ نقطة التوازن الاقتصادي بدلا من التحري عن شروط نقطة التوازن الاقتصادي بسبب الطبيعة الملحة التي تقتضيها توافر متطلبات تمويل التنمية من دفعات كبيرة في البلدان السائرة في طريق التطور والنمو الاقتصادي المتسارع بعيدا عن ميكانيكية جهاز الثمن.